أوراق إستراتيجية

Center for Strategic and International Studies

The Iraq War and Its Strategic Lessons for Counterinsurgency

Anthony H. Cordesman[1] *January, 2006*

December 9, 2005

الحرب العراقيّة ودروسها الإستراتيجيّة لمكافحة التمرّد

خطوات القتال: من الرابح ومن الخاسر:
لأنّ العراق منطقة حرب فإن خطّة التمرّد فيه تظل غامضة: لقد إستمرّت الهجمات الشديدة والمتكررة بالتقلّب من دون دليل بارز على أنّ التمرّد أصبح أفضل أو أسوأ. ويستمر المسؤولون العراقيّون والأميركيّون باطلاق الإدّعاءات القائلة بأنّ الهجمات في الغرب كان لها تأثير كبير على التمرّد، لكنّ المعلومات عن عدد الهجمات والإصابات لا تعكس أيّة تغيرات واضحة. وقد حَمِلت كل من القوّات الأميركيّة والعراقيّة التمرّد على محمل الجد وبشكل كاف لإطلاق حملات جديدة كبيرة وللتخطيط لموجة جديدة من الهجمات في دورة إنتخابات 2005.

يبقى التمرّد متركّزاً في أربع مقاطعات عراقيّة من أصل ثمانية عشر: بغداد، الأنبار، نينوى، وصلاح الدين. ولدى هذه المقاطعات الأربع أقل من 42% من عدد السكان، لكنّها تُحتسب بأنّها تحتوي 85% من العنف، وأصبحت الأنبار مركزاً لعمليّات التمرّد. وبينما نجحت قوّات التحالف بإستئصال التمرّد في أماكن أُخرى، فإنّ التمرّد بدأ يتّجه بشكل متزايد نحو الغرب، ويعتقد المسؤولون الأميركيّون أنّ التمرّد قد وجد موطئ قُدّم له أخير في المنطقة على طول الحدود مع سوريا.

على الرغم من التنبّؤات بأعمال العنف الكبرى، فقد كان هناك هجمات قليلة نسبيّاً من قِبَل التمرّد في يوم الإستفتاء الشعبي العام، وقد صوّت عبر البلاد أكثر من 9 مليون عراقي في مراكز الإقتراع. وحسبت التقديرات الأولي صافي المقترعين بـ 61% ، وقد تعرّض فقط 5 من مراكز الإقتراع لهجمات من أصل 1200 في العاصمة، وعلى كلٍّ لا تزال الحوادث تحصل على الرغم من إيقاف حركات المركبات غير العسكريّة وغير الحكوميّة، ووُضع أعلى مستوى من القوى الأمنيّة العراقيّة وقوى التحالف في الخدمة. وعاد العنف في أواخر تشرين الأوّل ولم تظهر أيّة إشارة على إنخفاض مستواه قبل إنتخابات كانون الأوّل.
هناك إشارات قويّة الى أنّ مشاركة السكّان السنّة في إنتخابات 16 كانون الأوّل سوف تكون عالية، وقد كانت نسبة السنّة في إستفتاء تشرين أوّل أعلى ممّا هو متوقع. إذ إنّ أكثر الأحزاب السياسيّة مقسّمة الى صفوف عرقيّة وطائفيّة.

[1] Spec. in :Middle East military balance, weapons of mass destruction, national missile defense, critical infrastructure protection, homeland defense, the wars in Iraq and Afghanistan, U.S. and Middle East energy policy, Saudi Arabia

وحسب CENTCOM ، فإنّ 90% من هم سنّة عراقيّون مع 10% كحد أقصى من المشاركين الأجانب في قوّة التمرّد. وإن هذا العنصر الأجنبي، القليل نسبيّاً، هو من السنّة حصريّاً وهو القسم العنيف من التمرّد وهؤلاء موجهون إيديولوجيّاً بواسطة المتطرّفين من السلفيّين الجدد، وبهذا فإن العنصر الأجنبي يعتبر مصدراً مهماً للمال والدعم المادي للتمرّد.

لقد بدأت هجمات التمرّد ضدّ القوى الأمنيّة بالتزايُد بشكل مثير خلال الأشهر الأخيرة من العام 2004، واستمرّ هذا التوجّه الى سنة 2005، وبعد إنتخابات 30 كانون الثاني بدأ المتمرّدون بملاحقة أهداف عراقيّة أسهل بدلاً من القوّات الأميركيّة المجهّزة والمُدَربة جيّداً.

وقد تزامن تزايد الهجمات على القوّات الأمنيّة العراقيّة مع تزايُد الهجمات على أهداف للبنى التحتيّة. وأصبحت أنابيب النفط في الجزء الشمالي من البلاد تتعرّض لهجمات متكرّرة في الأشهر الأخيرة. كما أنّ أنابيب النفط والحقول النفطيّة المتّصلة بها في كركوك الى أكبر مصفاة نفطيّة عراقيّة في بيجي والمرفأ التركي في شيحان كانت قد عُطّلت كلّها عدّة مرّات خلال أيلول وتشرين الأوّل 2005.

ظهر أيضاً أنّ الإغتيالات السياسيّة تزايدت أثناء صيف وخريف 2005، وقد شملت هذه الإغتيالات الأهداف الشيعيّة، الزعماء الدينيّين والسياسيّين المحليّين رؤساء قوّات الشرطة ومسؤولي الوزارات في بغداد وقد إشتدّت هذه الهجمات في الأسابيع الّتي سبقت إنتخابات 15 كانون الأوّل.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الإغتيالات هدفت الى تعطيل العمليّة السياسيّة والقضائيّة، وقد نفّذ المتمرّدون عمليّات إغتيال لزعماء دينيّين كجزء من هدفهم الأكبر بإستعمال العنف الطائفي لاستثارة حرب أهليّة. وقد ظهر تقدّم واضح في هذه الإغتيالات في أواخر صيف وأوائل خريف 2005، كما تزايد عدد هجمات المتمرّدين ضدّ المساجد والتجمّعات الدينيّة خلال هذه الفترة أيضاً.

وكما حصل في الماضي قبل الإنتخابات، فقد كان الإرتفاع المفاجئ في العنف في أواخر تشرين الثاني محاولة مدروسة من قِبَل المتمرّدين لتعطيل العمليّة السياسيّة العراقيّة خاصّة الإنتخابات البرلمانيّة المقبلة في 15 كانون الأوّل. إلاّ أنّ تصاعد العنف الطائفي كان أيضاً ردّاً على على إكتشاف 173 من المحتجزين يعانون من سوء التغذية والمعاملة أغلبهم من السنة في مبنى وزارة الداخليّة في بغداد. وقد أشعل الإكتشاف الأميركي لمركز تعذيب سرّي بإدارة القوى الأمنيّة الحكوميّة بقيادة الشيعة شرارة العنف الطائفي المتجدّد وقاد الى عدد من جرائم القتل الثأريّة في تشرين الثاني الماضي.

إنّ الهجمات ضدّ حلفاء الولايات المتّحدة تشتدّ أيضاً، وتعرض التفجيرات الثلاثة الأخيرة في عمّان الى جانب الهجمات على ديبلوماسيّين من دول عربيّة وإسلاميّة في العراق الى أنّ المتمرّدين مصمّمون على قلب حلفاء الولايات المتّحدة ضدّها والى عزل القوّات الأميركيّة.
وفي نفس الوقت، هناك نزعة خطيرة عند الشيعة لأعمال القتل الثأريّة مع جهود لإرعاب السنّة، وليس هناك من طريقة سهلة لتحديد مقدار الهجمات وسوء المعاملة الشيعيّة، لكن يبدو أنّها قد إزدادت بشكل مهم منذ ربيع 2005، وهذا يؤشّر الى نجاح جزئي للمتمرّدين، لكنّه أيضاً يحثّ على التذكير على أنّ عراقاً محكوماً من قبل الشيعة يُعد مشكلة من عدّة جوانب كشلل البلاد بسبب التمرّد السنّي، وأنّ إنقسام البلد الى فئات منشقّة معادية يبقى إحتمالاً وارداً.
والى الآن، لا يوجد دليل على أنّ العراق يعمل بطريقة ما " كمغناطيس " للنشاط الإرهابي العالمي. إلاّ أنّ للعراق بالتأكيد تأثير أيديولوجي وسياسي قوي، وهو أساس مصدر الغضب الإسلامي والعربي.
ويبقى عدد المتطوّعين الأجانب محدوداً للغاية، وعلى كلّ، يجب أن يُعتبر العراق واحداً من عدّة مناطق للنشاط المتطرّف الإسلامي- ويشمل آخرون أفغانستان، الجزائر، مصر، الشيشان، باكستان، العربيّة السعودية، السودان واليمن.

تكتيك وأهداف التمرّد
سوف يعتمد الكثير من نجاح الولايات المتّحدة والتحالف والحكومة العراقيّة الآن على حسن عمل وتعلُّم الولايات المتّحدة من دروس السنوات القليلة الماضية.

وتقوم الولايات المتّحدة بتقدُّم بالتأكيد، لكنّها لا تزال بعيدة عن التحقق مما إذا كانت العمليّة تُعتبر سريعة بشكل كاف، كما أنّ عدداً من الدروس الأساسيّة هي دروس مطبَّقة بشكل واسع في كل من الإستراتيجيّة الأميركيّة في أجزاء أخرى من العالم وفي ضمان مكافحة الولايات المتّحدة للتمرّد في المستقبل.
لقد أصبح القسم السنّي من التمرّد مرادفاً لشبكة موزّعة: مجموعة من المنتسبين وغير المنتسبين تتحرّك مع خلايا منظّمة جيّداً. وإنّه من الصعوبة بمكان أن تهاجم وتهزم المتمردين لأنّ هذا التمرّد ليس له بنية متجانسة أو موحَّدة أو هرميّة صلبة. ويبدو أنّ للحركات التي تمتلك قيادة، تخطيط، تمويل، وكوادر عسكرية تبقى منفصلة تماماً عن أغلب خلايا العمليّة في ساحة العمل، ووفقاً لذلك فإنّ هزيمة خليّة كالّتي ذكرنا أو عمليّة إقليميّة أو حتّى منظّمة صغيرة، لا يهزم التمرّد رغم أنّه قد يضعفه.

لقد وجد هذا التمرّد وبشكل مؤثّر شكلاً من التكتيك التكنولوجي " المحتشد " الّذي يتفوّق على ما تستطيع أن تقدّمه التكنولوجيا العالية لقوّات التحالف والقوّات العراقيّة لمكافحة هذا التمرّد. فالتمرّد يستطيع التحرّك ببطء وبدوائر وبشكل عرضي، كما يستطيع أن يركّز على أهداف عرضة للسقوط بشكل كبير عندما يختار الوقت لذلك. وإنّ الصورة الإعلاميّة وإختراق عمليّات قوّات التحالف والحكومة العراقيّة يقدّمان الصورة الجيّدة والذكيّة على عمل التكتيكات في مصطلحات الإعلام والسياسة والعسكر. وتستطيع الحركات الإحتشاد ببطء حول الأهداف المُختارة كما أنّها تتّكل على المصدر الّذي يرسل تقارير كثيرة تتضمن المعلومات المخابراتيّة لأجل الفعاليّة القتاليّة. إنّ الإنترنت والتسلّل من بلدان أخرى يقدّم لهم المعرفة عن ماهيّة العمل التكتيكي من مناطق أخرى. إنّ القدرة على الإحتشاد ضدّ أهداف مدنيّة وعسكريّة قابلة للسقوط في الوقت الّذي يختاره التمرّد والتركيز على الجهود الإعلاميّة والسياسيّة يخفّض بشكل حاد الحاجة الى القتال في ساحة المعركة- خاصّة إذا كان الغرباء ضدّ المتمرّدين.

يعمل التمرّد فوق وتحت مستوى التفوّق التقليدي للقوّات العراقيّة وقوّات التحالف، كما أنّه يتجنّب المعارك عندما يستطيع ذلك، وبفضل الكمائن وهجمات IED الّتي تضرب الأهداف العراقيّة والتحالف إمّا بتفوّق كبيرعلى مستوى محلّي أو من خلال الهجمات عن بعد بإستعمال الـ IED. ويقوم التمرّد بالهجوم على أهداف مدنيّة عراقيّة وأجنبيّة بإستعمال التفجيرات الإنتحاريّة وعمليّات الخطف والإغتيالات وتكتيكات أُخرى بطرق لا تستطيع قوّات التحالف والقوّات العراقيّة أن تحبطها أو تدفعها. ويستخدم التمرّد الدعم الشعبي الثابت في مناطق السنّة للإنتشار والإختباء بين السكّان مجبراً التحالف والقوّات العراقيّة على إستعمال تكتيكات وإعتقالات تنفر الناس في المناطق حيث يقومون بالهجوم أو بمحاولة إعتقال المتمرّدين فيما لا يزال أولئك الناس يسمحون للمتمرّدين بالإنتشار والإنسحاب حين اللزوم.

إنّ هذه التكتيكات تسحب من القوّات العراقيّة الكثير من قدرتهم على إستثمار الأسلحة المتفوّقة و IS&R القويّة والخبرات الحربيّة القتاليّة التقليديّة، وإستعمال إستراتيجيّة موازية تركّز على ضعف القوّات العراقيّة وقوّات التحالف. إلا أنّ هذه القوّات تتكيّف مع الحال لكنّها غالباً ما تكون مجبرة على محاربة التمرّد بشروطه.

إنّ هجمات التمرّد الّتي تتجاوز مستوى التفوّق التقليدي للقوّات العراقيّة وللتحالف تتم بواسطة إستثمار خليط متنوّع من المخلصين السابقين لحزب البعث، الطائفيّة السنيّة، والمخاوف من خسارة السلطة والثروة القوميّة العراقيّة، ضدّ المحتلّين الأجانب و " الدمى " العراقيّة وضد الإسلام المعاكس للروح الطائفيّة.
كمال أنّ هجمات التمرّد مصممة على إضعاف قوّات التحالف من خلال إنهاك وتدمير قاعدتهم من الدعم السياسي المحلي، كما أنّ هذه الهجمات مُصمَّمة أيضاً على شل الحكومة العراقيّة وشل جهود تطوّر القوّات، لمنع العراقيّين السنّة من الإنضمام الى القوّات العراقيّة ودعم الحكومة، لأجل إستثارة حرب أهليّة تمنع العراق من النهوض كدولة وتقسيمه بطرق تخلّف فيه نضالاً وطنيّاً وإقليميّاً في نهاية الأمر بين التطهريّة (البيوريتانيّة) الإسلاميّة للسلفيّة الجديدة وبين السنّة الآخرين والشيعة والأصوات العلمانيّة. إنّ هذه المعركة السياسيّة هي أكثر أهميّة لنجاح أو فشل التمرّد من أيّة معركة عسكريّة.
إنّ الجانب الكردي والشيعي للتمرّد هو تمرّد غير مباشر أكثر من التمرّد السنّي، لكنّه يمثّل مشكلة جديّة، إذ أنّ العناصر الشيعيّة في الشرطة المحليّة وفي وزارة الداخليّة تقوم بمهاجمة السنّة وبإرتكاب أعمال تعسّفيّة خطيرة. ويستغل الأكراد سيطرتهم على ثلاث مقاطعات الّتي كوّنت بلاداً كرديّة أثناء حكم صدّام حسين بطريقة تعطيهم فرصة إستغلال مجموعات

عرقيّة أخرى في المنطقة، كما أنّ الأكراد يمثّلون تهديداً للتطهير العرقي الناعم في منطقة كركوك. إنّ شموليّة الحكومة العراقيّة الوطنيّة هي في خطر كما هو الجهد لخلق قوّات عراقيّة وطنيّة حقّة.

النتائج المحتملة.

يفتقر التمرّد بشكل كبير لأي دعم أجنبي كبير، هذا عدا الكميّات المحدودة من الأموال والأسلحة والمساندين الأجانب. كما يفتقد التمرّد الى دعم أغلب الأكراد والشيعة الّذين يشكّلون حوالي 70-80 بالمئة من تعداد السكّان. أمّا إذا أصبحت القوّات العراقيّة فعّالة وأعدادها كبيرة، وإذا برهنت الحكومة العراقيّة أنّ نجاحها يعني زوال صورة قوّات التحالف، وإذا كانت الحكومة العراقيّة ستتعامل بشمولية مع الإستعداد السنّي للوقوف الى جانبها، فإنّ التمرّد قد يُهزم بمرور الوقت- على الرغم من أنّ بعض الكوادر قد يقومون بعدها بالعمل كمقاومين حتّى النهاية (لتغيير النظام) على المستوى الإرهابي على مدى عقد أو أكثر.

وعلى كل، هناك خطر جدّي لحرب أهليّة. إذ أنّ جهود المتمرّدين لتقسيم العراق الى صفوف عرقيّة وطائفيّة تنال بعض النجاح وتقود الى عمليّات ثأر كرديّة وشيعيّة تسبّب الخوف والغضب بين السنّة. إنّ الفيديراليّة الكرديّة والشيعيّة بالإضافة الى بزوغ الفئات الدينيّة الشيعيّة المنشقة والميليشيات يمكن أن تقسّم البلاد.

إنّ العمليّة السياسيّة العراقيّة غير مستقرّة ومبهمة، وقد حُدّدت هوية الأحزاب والمسؤولين الآن (ولا يزالون يحدّدون أنفسهم) بواسطة العرقيّة والطائفيّة بشكل كبير. إنّ الإنقسامات الطائفيّة والعرقيّة موجودة داخل الحكومة على مستويات محليّة، وطنيّة وإقليميّة. كما أنّ الدعم الشعبي لوجود قوّات التحالف في العراق إنّما هو أقليّة متميّزة في كلّ بلد من بلدان التحالف.

وبإختصار، إنّ مفردات نجاح التمرّد مزدوجة وقاسية- على الأقل عند النقطة حيث يبقى العراق منقسماً و/ أو غير مستقر لعدّة سنوات مقبلة. إنّ كثيراً من الأمور تعتمد على نجاح العمليّة السياسيّة العراقيّة الّتي تتبع إنتخابات 15 كانون الأوّل، وعلى كيفيّة تعامل العراقيين مع سلسلة مسائل رُفعت عند إستفتاء الإئتلاف، وعلى الحاجة الى العمل على نتائج ذلك ما إن تستلم الحكومة العراقيّة عملها. كما أنّ الكثير من الأمور تعتمد على مدى قدرة نجاح القوّات العراقيّة بأن يصبحوا فاعلين على المستويين السياسي والعسكري، وفي الحلول مكان قوّات التحالف. وأخيراً، فإنّ الكثير من الأمور تعتمد على قدرة الحكومة العراقيّة الجديدة على تحمّل المسؤوليّة بما يحصل في العراق وأن تقود الدولة بشكل فاعل وأن تؤسّس حكومة وشرطة فعّالة- في كل المناطق حيث كانت الحكومة العراقيّة السابقة ضعيفة.

كما أنّ هناك إمكانيّة مستمرّة من أنّ التمرّد سوف يتحوّل الى فئات سنيّة وشيعيّة وكرديّة منقسمة ومتحاربة. وتستطيع القوّات العراقيّة الجديدة القيام بالتقسيم العرقي والطائفي، إذ إنّ كثيراً من قوّات الأمن والشرطة منقسمون بهذه الطريقة. كما أنّ هناك خطر من أنّ العراق قد يصدّر الى الخارج القوى الداعمة لتلك الفئات المنقسمة. إنّ إيران تدعم الشيعة العراقيّين كما تدعم البلدان العربيّة السنيّة السنّة العراقيّين مع ترك الأكراد معزولين بشكل كبير ليواجهوا مشاكل متزايدة مع الأتراك.

إنّ أيّ إنسحاب متهوّر للتحالف سوف يشجّع كثيراً هذا الإحتمال.

دروس التعقيد، الشك والمخاطرة

ومن دروس التمرّد العراقي حتّى اليوم، هناك درس هو الحاجة إلى الموضوعيّة القاسية ولقبول التعقيد السياسي والعسكري لمكافحة التمرّد. وغالباً ما يبتعد صنّاع السياسة والمحلّلين وخبراء المخابرات عن مقاربة موضوع التمرّد بمحاولة المبالغة في تبسيط الوضع وعدم تقدير المخاطر والمبالغة بمستوى السيطرة الّتي يستطيعون إنجازها عند القيام بالخطّة كذلك في النتيجة الإستراتيجيّة النهائيّة للحرب.

إنّهم يحاولون إنكار كل من تعقيدات أغلب حملات مكافحة التمرّد والسلسلة الكاملة من المسائل الّتي يجب التعامل معها. وعند قيامهم بذلك، يحاول الكثيرون الإستعارة من الحروب السابقة أو من الأمثلة التاريخيّة فيتكلّمون عن " دروس "، وكأنّ دروساً بسيطة وقليلة من صراع واحد يمكن أن تُنقل بسهولة الى صراع آخر. وتكون النتيجة النهائيّة هي أنّهم ينتهون من إعادة إكتشاف نفس الشعارات البائدة الفاشلة كما الى سوء الفهم، ويعرضوا للأنظار كل ونفس تأريخات الحالة القديمة من دون تدقيق حقيقي بمدى صلاحيّتها.

إنّ التعلّم من الحروب السابقة مسألة مهمّة، إذا كانت الدروس قد تمّ إختيارها بعناية وقدمت كمفهوم محتمل لصراع جديد بدلاً من نماذج قابلة للنقل. وعلى كلّ، فإنّ الحرب العراقيّة ليست الحرب الأفغانيّة كما أنّها أقل من الصراعات الماويّة،

الماليزيّة، الفييتناميّة، شمال إيرلندا والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. لا يوجد أي مكسب من الجهود لإحياء نفس الحلول التقنيّة والتكتيكيّة القديمة من دون تذكّر السوابق الفاشلة. إنّ " نقاط النفط " ، " قلوب وعقول "، " القوّات الخاصّة "المدن المحصّنة والمسورة والشبكات الحسيّة، ما هي إلاّ أمثلة قليلة عن جهود خُصّصَت للحرب العراقيّة.

الحاجة لتخطيط دقيق والتقييم الخطر

لقد حصل الكثير من الفشل الإستخباري في تقييم أسلحة الدمار الشامل العراقيّة، ويُعتبر هذا الفشل باهت الى درجة التفاهة على كل حال بالمقارنة مع فشل السياسة الأميركيّة والمخطّطين العسكريّين في التقييم الدقيق الوضع ككل في العراق قبل الدخول في حرب ولخطر التمرّد إن لم تنفذ الولايات المتّحدة خليطاً فعّالاً من عمليّات الإستقرار وبناء الوطن. ولا يمكن لهذا الفشل أن يكون مسؤوليّة لجنة المخابرات، لقد كان مسؤوليّة الرئيس، نائب الرئيس، مستشارة الأمن القومي، وزير الخارجيّة، وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان.

وكان على أولئك جميعاً تحمّل المسؤوليّة بجمع صنّاع السياسة، المخطّطين العسكريّين، خبراء الإستخبارات وخبراء المناطق لتقديم صورة دقيقة عن العراق وعن النتائج للغزو قدر الإمكان، وقد فشل كل واحد فيهم بممارسة تلك المسؤوليّة. وإختار قادة صنّاع السياسة الوطنيّون أن يعملوا على رؤية إيديولوجيّة عالية ومحدودة للعراق والّتي خطّطت لأجل تعريف واحد متفائل للغاية من النجاح ولم تخطّط للمخاطرة أو للفشل.

لم يكن هناك تخطيط حقيقي لعمليّات الإستقرار، ولم يرد صنّاع السياسة الأساسيّون الدخول في عمليّة بناء الوطن وإختاروا الإعتقاد بأنّ إزالة صدّام حسين من السلطة سوف تجعل الحكومة العراقيّة فاعلة وسليمة. لقد وُضعت الخطط على أساس أنّ العناصر المهمّة من القوّات المسلّحة العراقيّة قد تتحوّل الى جانب قوّات التحالف لكنّ النتيجة كانت سلبيّة.

لم يُبذل جهد حقيقي لضمان إستمرار الحكومة أو الأمن والإستقرار في المدن العراقيّة الكبرى في كلّ البلاد. إنّ عقوداً من التوتّرات العرقيّة والطائفيّة تمّ تجاهلها. كما أنّ أعمال نظام صدّام حسين الّتي شلّت التطوّر الإقتصادي العراقي منذ السنوات الأولى للحرب العراقيّة- الإيرانيّة تمّ تجاهلها- في الوقت الّذي كان الشعب العراقي يعد 17-18 مليون نسمة.

لقد كان يُفترض بالعراق أن يكون بلداً غنيّاً بالنفط بحيث يمكن لإقتصاده أن يتعافى بسرعة لو لم يتم حرق الحقول النفطيّة وبأن يتحوّل الى بنية رأسماليّة حديثة.

لقد ركّب أغلب القادة العسكريّين الوطنيّين هذه المشاكل عن طريق التخطيط للهزيمة التقليديّة للعدو وبالخروج مبكّراً من العراق بالقيام بجهد مدروس لتجنّب " الطور الرابع " (phase 4) وعمليّات الإستقرار، والحقيقة أنّهم فعلوا ذلك لتخفيض التوتّر بالنسبة إلى وضع القوّة الأميركيّة، كما أنّ " تضييع " الجنود الأميركيّين " بمهمات ذات أولويّة أقل شأناً " لعب دوراً كبيراً في خلق الظروف الّتي إستطاع التمرّد أن يتطوّر وينتشر في ظلها.

وقد لا تكون جماعة المخابرات وخبراء المناطق العسكريّة والمدنيّة قد تنبأت بالطبيعة الدقيقة للتمرّد الّذي حصل لاحقاً. إنّ التحليل ليس نبوءة، وعلى كل لقد قدّموا تحذيراً مسهباً من أنّ هذا الأمر كان خطراً، ومن أنّ المنفيّين العراقيّين غالباً ما فشلوا في تقديم صورة دقيقة أو متوازنة عن التمرّد ومن أنّ عمليّة بناء الوطن ضروريّة وصعبة للغاية، وفي نفس الوقت يختار رؤساء صنّاع السياسة في الوطن تجاهُل والإستخفاف بهكذا تحذيرات كونها " سلبيّة ومبالغاً فيها "، ويخطّطون للنجاح. مع رؤيتهم تفسّخ وإنحلال يوغوسلافيا والمشاكل العرقيّة والطائفيّة في أفغانستان. ولأجل النجاح، يجب على الولايات المتّحدة أن تخطّط للفشل كما النجاح، ويجب أن ترى تطوّر أو تصاعد التمرّد كخطر جدّي في أي طارئ يمكن حدوثه وإتّخاذ خطوات وقائيّة ومستمرّة للحد والوقاية منه. إنّ هذا الأمر هو وجه من الوجوه الجوهريّة من التخطيط للحرب ولا يمكن تقديم أعذار لرئيس هيئة الأركان أو رئيس المخابرات أو القائد العام لفشلهم في التخطيط وفي العمل في هذا المجال. إنّ المسؤوليّة تبدأ مباشرة من القمّة، وبالمقارنة، فإنّ أي فشل عند أي مستوى سيكون باهتاً الى درجة التفاهة.

إنّ هذا الأمر هو أصدق تعبير، لأنّ نخبة صنّاع السياسة فشلوا في إدراك أو في الإعتراف بدرجة المشكلة بينما كانت تتطوّر. إنّ فشلهم بردّة فعلهم كان كفشلهم في التنبؤ أو بالتخطيط للطوارئ وبالفشل في التقييم الدقيق وفي ردّة الفعل على الأحداث الجارية ولا يمكن أن يُعذروا على ذلك، إذ لم يكن هناك أي غموض بما يتعلّق بدرجة إنهيار الحكومة والقوّات الأمنيّة العراقيّة بغضون أيّام من سقوط صدّام حسين. لقد كانت ردّة الفعل بطيئة، غير ملائمة، كما أنّها أنكرت حجم المشكلة الجديّة والخطيرة.

ولم يتحسّن الوضع الا بعد مرور أكثر من سنة على سقوط نظام صدّام، وبعد ستّة أشهر على الأقل من ظهور أنّ هناك تمرّداً خطيراً في عداد التطور، كما لم تُبذل الأموال لخلق قوّات عراقيّة فعّالة إلاّ بحلول خريف 2004. لقد تصرّف

القائمون على جهود المساعدة الأميركيّة ولمدة سنة ونصف تقريباً وكأنّ التمرّد كان حقّاً مجموعة صغيرة من المقاومين أو الإرهابيّين.
وحتّى في أواخر العام 2005، كان نخبة صنّاع السياسة يتجادلون في أمور صغيرة حول الألفاظ في محاولة لتجنّب كلمة " التمرّد " وفشلوا في فهم أن العديد من العرب السنّة العراقيّين يرون أنّ التمرّد لديه أسباب شرعيّة، كما أنّهم إختاروا التجاهل الصريح لمخاطر الحرب الأهليّة وتطوّر المشاكل في القوى الشيعيّة وفي الهيكليّات السياسيّة.
لقد أنكرت الولايات المتّحدة الحقائق والمخاطر في الحرب الفييتناميّة، وأنكر الأوروبيّون إبتداءً الحقائق الّتي أجبرتهم على إنهاء دورهم الإستعماري، وأنكرت إسرائيل الوقائع في ضربها عمق لبنان وبسعيها لخلق دولة حليفة يسيطر عليها المسيحيّون وأنكرت روسيا المخاطر والحقائق في الشيشان بالرغم من كلّ الدروس القاسية والحقيقيّة والمخاطر الّتي سبق لها وأنكرتها في أفغانستان.
إنّ الفشل في تعلُّم الحاجة للتصوير الدقيق للمنطقة وللبلد حيث يمكن أن يوجد تمرّد- أو أنّه موجود فعلاً- يبدو درساً ثابتاً حول : لِمَ تذهب الأمم الى الحروب وتبقى فيها. إنّ الفشل بالتخطيط للمخاطر كما للنجاح هو أمر ذي دلالة بالغة. إنّ الموضوعيّة القاسية هي أرخص حل للوقاية والحد من التمرّد، كما أنّ التخطيط وإعادة الإنتشار للسلسلة الكاملة لعمليّات الإستقرار وبناء الوطن هي تدابير وقائيّة جوهريّة مهما كان الرهان والخطر عالياً وهامّاً.

حدود نظرية "بقع الزيت"

إنّ نظريّة " oil spot " مثلاً، مفيدة جدّاً إذا كانت تعني فرض الأمن في المناطق المأهولة الأساسيّة، والسماح للحكومة المحليّة بأن تصبح فعّالة وكانت تُشعر الناس بالأمن بشكل كاف ليتمكّنوا من رؤية المتمرّدين كأشخاص قابلين للهزيمة. إنّ عمليّة كسب " العقول والقلوب " لا تعني إستمرار الناس بقبول العنف والتهديدات اليوميّة الثابتة الّتي لا تتغيّر. إنّ عمليّة خلق مناطق آمنة هو أمر حاسم وضروري.
إلاّ أنّ نظريّة " oil spot " هي ببساطة، شعار آخر في قائمة طويلة من مقاربات كهذه لمكافحة التمرّد. وإنّ النجاح في العراق وفي حملات عديدة أخرى، سوف يعتمد بشكل كبير على إيجاد التناوب الصحيح بين خلق مناطق آمنة وبين الكفاح لملاحقة العدو لمنع التمرّد من خلق مناطق آمنة خاصّة به ومن ثمّ الهجوم على مناطق آمنة للحكومة العراقيّة وللتحالف. ولا يمكن حقّاً إنتقاء أي خيار بشكل حصري. والأسوأ من ذلك، في بلد متحضّر للغاية- حيث يعيش في العديد من المناطق المدنيّة وما يحيط بها خليط من السكّان، ما يجعل التمرّد قادراً على أن يستغل التوتّرات الطائفيّة والعرقيّة الخطيرة- يمكن أن تكون مسألة خلق مناطق آمنة ومتماسكة في مدن كبرى صعبة وحتّى مستحيلة. إنّ العمل السريع سيفرض على الولايات المتّحدة إختيار مجموعة إثنيّة أو طائفيّة من بين آخرين، كما أنّ هذا الأمر يمثّل مشاكل تكتيكيّة كبرى في العديد من المناطق المختلفة، بما فيها المدن العراقيّة الكبرى. ومن غير الواضح عمّا إذا كان من الممكن حراسة أية منطقة ضد عمليّات IED السريّة وذات التخطيط الجيّد أو ضدّ هجمات التفجير الإنتحاريّة وجعلها تشعر بالأمان، إلاّ إذا تمّت عمليّة مساومة سياسيّة كافية للقيام بعمل أفضل بكثير لأجل سحب الدعم الشعبي للمتمرّدين.
إنّ خلق " oil spots " آمنة في مناطق التمرّد مسألة تشبه الحرب العراقيّة، حيث يتطلّب ذلك أيضاً حكومة محليّة وقوّات أمنيّة فعّالة. إنّ الولايات المتّحدة وقوّات التحالف لا يستطيعون تقديم الأمن للمناطق بسبب النظر إليهم كمحتلّين، كما أنّهم يفتقرون إلى الخبرة بالمناطق والكفاءة باللغة والى HUMINT، والتواصل والإحتكاك الشخصي المتواصل لمعرفة ما إذا كان المتمرّدون حاضرين أو إذا كانت المنطقة آمنة حقّاً. إنّ العراق مثال جيّد لقضيّة حيث يمكن للحليف في نهاية الأمر أن يجعل المناطق آمنة، ولكن فقط حيث تكون الأبعاد السياسيّة خطرة ولا تستطيع قوّات التحالف القيام بالأمر.

حدود التكنولوجيا والتقنيّات الغربيّة " المحتشدة "

إنّ تقديراً صادقاً لحرب التمرّد العراقيّة خاصّة بأبعاده السياسيّة والإيديوليوجيّة، يوضح أيضاً أنّ التكنولوجيا ليست الدواء الشافي لكلّ علّة خاصّة عندما يكون التمرّد أكثر بعداً عن الإنسانيّة ومثالاً على ذلك، إنّ الـ UAV والـ IS&R كان يمكن أن يكون لها قيمة كبيرة في العراق كما كانت في فييتنام وجنوب لبنان، إلاّ أنّها أي شيء ما عدا " رصاصات سحريّة ".
إنّ برنامج الإستشعار الأرضي المهمل في فييتنام حمل لقب " الرصاصة السحريّة " ثمّ لزمه أقل من سنة قبل أن يُهزم. وبعد عقود، جرّب الإسرائيليّون مطابقة UAVs مع الـ Sensors في جنوب لبنان وطوّروا كميّة لافتة من المعلومات

التقنيّة والإحصائيّة ليؤشّروا الى مقاربة أكثر عصريّة " قد " تنجح، وقاد ذلك حزب الله لأن يطوّر IEDs وتكتيكات أكثر تعقيداً وحنكة وهُزمت إسرائيل بشكل مؤثّر. ويُعتبر هذان المثالان تحذيراً عن حدود التكنولوجيا.

وعلى مستوى مختلف، فإنّ الشبكات غير الرسميّة المُوزعَة، وإحتشاد المتمرّدين العراقيّين إنّما هو تحذير خطير لحدود الجهود المرتكزة على التكنولوجيا والّتي تعتمد على الشبكات الرسميّة ذات التكنولوجيا العالية والّتي تحشد نوعاً من " الحرب القتاليّة المعقّدة " (Complex War Fighting) كما في أستراليا.

إنّ هكذا جهود تستخدم عناصر قتاليّة شبه مستقلّة وصغيرة، والّذين يمكن أن يجتمعوا فجأة وأن يحشدوا كتلة عسكريّة معادية بخليط من عناصر قوّة مشتركة ومختلفة، وأنظمة IS&R حديثة وموحَّدة وإدارة المعركة. إنّ هذا الأمر قد ينجح حيث التمرّد قليل، وحيث يكون السكّان محايدين ومؤيّدين للقوّة الخارجيّة و/ أو عدائيّين تجاه المتمرّدين.

إنّ نفس الأمر المشابه يُعتبر صحيحاً بما يتعلّق بمقاربة مفهوم (British Future Land Operating Concept (FLOC أو ما يُدعى بـ DICT (مكافحة الفوضى، التمرّد، الإجرام والإرهاب). ومن الحكمة بالتأكيد، تبنّي مقاربة " لمركزيّة النظام " الّتي تدمج العنصر الإنساني وكل عناصر القوّات المشتركة و IS&R مع إدارة المعركة، لكنّ هذا الأمر ليس حلاً لشقّ الطريق بالقوّة أمام المشاكل المكثّفة أو التحدّيات الّتي سبّبها التمرّد الّذي لا يزال يستطيع الهجوم على كل المستويات ضدّ العمليّات الّتي تقوم بها FLOC.

إنّها أداة مفيدة لكنّها بالكاد تكون ردّاً على صراع سياسي وإيديولوجي حيث يقوم التمرّد بالعمل ضد هدف مختلف وبخطوات مختلفة. كما أنّ هناك عناصر كثيرة من الأهالي الداعمين للتمرّد و/أو المعادين لمكافحي التمرّد. وفي ظلّ هذه الظروف، فإنّ قوّة أجنبيّة بثقافة وديانة مختلفتين تستطيع أن تستخدم هكذا مقاربة لمساعدة حليف محلّي لكنّها لا تستطيع أن تربح الحرب بنفسها.

وإنّ مقاربة الجيش الأميركي والمارينز " للعمليّات الموزَّعة " وتقدّمها " بمكافحة التمرّد " و " الحروب الصغيرة " و " الجيش المعدّل " و " التهدئة "، تبرز ضدّ نفس المشكلة الأساسيّة في قضيّة كالعراق، وكالمقاربات البريطانيّة والأستراليّة، يمكن أن يكون لها قيمة في الظروف الصحيحة.

وعلى كلّ حال، فإنّ التكنولوجيا والتكتيكات الحاليّة أصبحت بذاتها غايات، كما أنّ السيطرة السياسيّة والعوامل الثقافيّة يتمّ تجاهلها.

إنّ وصف ماو للشعب كبحر يستطيع المتمرّدون السباحة فيه بحيث يتعذّر تمييزهم عن المحيطين بهم، ليس حقيقة شاملة وإنّما هو إنذار على أنّه في قضايا عدّة، فإن الحكومة والقوّات المتحالفة فقط بإستطاعتهم وقاية القوّة الخارجيّة من أن تتفكّك الى قوّات أصغر وأقل قيمة بشكل كبير، لأنّ هذه القوّة وببساطة يُنظر إليها كقوّة صليبيّة أو محتلّة. كما أنّ التمرّد لا يواجه حكومة أو قوّات محليّة مختلطة وفعّالة.

المستنقع غير القابل للنضوب

إنّ المخاطر السياسيّة توضح أمثولة أخرى من ةأنّ العراق يلقّننا درساً عن مكافحة التمرّد والإرهاب. واعتبر عدد من المحليّين أنّ مفتاح النصر إنّما يكون بإزالة أسباب الإرهاب والتمرّد لأجل إزالة الدعم الشعبي لحركات كهذه، ومن ثمّ تقديم الحوافز للإرهابيّين و/أو للمتمرّدين لأجل الإنضمام الى المجتمع الأهلي، وبإختصار " تجفيف المستنقع ".

إنّ الحكمة الجوهريّة لهكذا مقاربة لا يمكن إنكارها، إلاّ أنّ كل شيء يعتمد على معقوليّتها. وفي قضيّة العراق وفييتنام وفي القضايا العديدة الأخرى، فالمشكلة هي أنّ الولايات المتّحدة لا تستطيع تجفيف المستنقع، فهي تتعامل مع دولة أجنبيّة، أديان وأيديولوجيّات مختلفة وقيم وأهداف مغايرة. كما أنّها تُعتبر من قِبَل نسبة عالية من الشعب كغازية ومُحتلّة وقوّة إستعماريّة جديدة و "صليبيّة"، أو، وببساطة، أنانيّة لا تخدم سوى مصالحها الإستراتيجيّة الخاصّة، وتمثّل اللغة وحدها مشكلة جديّة، كما أنّ الديبلوماسيّة العامّة الأميركيّة مُستعرقة (تؤمن بأنّ عرقها أسمى من باقي الأعراق) ولهذا السبب هي غير فاعلة.

وتستطيع الولايات المتّحدة أن تشجّع الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، لكنّها لا تستطيع تنفيذه، وعلى الشعب العراقي أن يجد قادته الخاصين به، كما عليه أن يجد هيكليّته السياسيّة وأساليب الحكم. وتفتقر الولايات المتّحدة الى الكفاءة الأساسيّة في الإقتصاديّات لبناء وطن في مجتمعات تختلف في بنيتها الإقتصاديّة وقدرتها على تنفيذ المشاريع والإصلاحات وفي مفهومها للقيم بشكل بالغ عن الثقافات الأميركيّة المختلفة وعن ممارسات حقوق الإنسان والأساليب الشرعيّة والممارسات الدينيّة الأميركيّة، والّتي يمكن أن تكون مؤثّرة بعدّة طرق في نشوء رؤية إيجابيّة عن الولايات المتّحدة. إلاّ أنّه لا يوجد قيم عالميّة ولا تستطيع الولايات المتّحدة أن تحدّد شكل وطن أو ثقافة أو دين مختلف.

وفي العديد من الحالات، يكون العامل الموجد للمشكلة بارزاً هو أيضاً، إذ أنّ المشاكل الطائفيّة، العرقيّة والديموغرافيّة قد تستلزم جيلاً بأكمله أو حتّى أكثر قبل أن يتمّ حلّها بالكامل، وإنّ عقوداً من الفشل الإقتصادي والإهمال والتمييز قد تحتاج أيضاً الى عقد أو أكثر لإصلاحه. كما أنّ الإفتقار لدور القانون والعمل بحقوق الإنسان وحتّى للقادة البراغماتيّين أصحاب الخبرة والأحزاب السياسيّة، أمور لا يمكن إصلاحها بمساعدة وثقافة خارجيّة.

يجب التشديد على أنّ هذا الأمر لا يعني بأي حال من الأحوال أنّ الولايات المتّحدة لا تستطيع أن تمارس تأثيراً هائلاً أثناء مكافحة التمرّد أو الإرهاب، أو بأنّه لا يجب عليها أن تسعى للإصلاح والتغيير، لكنّ المستنقع سوف يبقى دوماً غير قابل للنضوب، إلاّ إذا قامت حكومة جامعة مع مجموعة قويّة من الحركات السياسيّة المحليّة بقيادة عمليّة الإصلاح. إنّ الإصلاح الديني، الثقافي والإيديولوجي يجب أن يأتي من الداخل أساساً، ويجب على الجماهير المحليّة أن ترى السبب للإصلاح ٌاقتصادي وأن تؤمن به بشكل كاف لتقوم به. كما يجب أن يكون الحكم والأمن محليّين بشكل واسع حتّى يبدو الأمر شرعيّاً. وما يساويه بالأهميّة، في حال إمكانيّة تجفيف المستنقع، هو أنّ العمليّة عموماً سوف تأخذ وقتاً بحيث أن حملة مكافحة التمرّد سوف تكون إمّا قد خسرت أو ربحت قبل أن تستكمل عمليّة الإصلاح بوقت طويل.

لقد فشلت الولايات المتّحدة بالعمل على هذه الحقائق في فييتنام، وبدأت حرب العراق برفضها هذه الحقائق وعزّزت قوّة التمرّد بشكل كبير عندما بدّدت أشهراً كانت حاسمة قبل أن تقوم بجهود فعّالة لتقديم العون للعراقيّين لمساعدة أنفسهم. وبعد أكثر من سنتين من " نهاية " الحرب، لا زالت الولايات المتّحدة الى الآن لم تحدّد شكل عمليّة المساعدة المركّزة حول العراقيّين كأساليب الحكم المحلي وتنفيذها والحاجات المحليّة العراقيّة. إنّ جزءاً من إستراتيجيّة فعّالة لمكافحة التمرّد يجب أن تقيّم بصدق كل الأسباب الّتي تشكّل أساس تعزيز التمرّد ومعرفة ما الّذي يمكن أن تأمله الولايات المتّحدة، وبشكل معقول، لتقوم بتحديد أماكن المتمرّدين، كما على هذه الإستراتيجيّة أن تكون مدركة الى أنّ الولايات المتّحدة سوف تكون فاعلة فقط في حال إستطاع الزعماء المحليّون مساعدة أنفسهم ومواجهة الحقيقة الّتي ستحتاج الى وقت طويل كبير جدّاً ليتم التعامل بشكل كامل مع هكذا مشاكل، بحيث أن الولايات المتّحدة يمكنها طبيعيّاً أن تأمل فقط ببدء عمليّة الإصلاح وإزالة الأسباب الأساسيّة للتمرّد أثناء قيامها بمعظم حملات مكافحة التمرد.

حدود القيادة المتحمّسة وتضليل الذات

لا يوجد سبيل لتجنُّب ضبابيّة الحرب، لكن ليس من سبب لجعلها جرحاً نتسبب به لأنفسنا. ولا يمكن لمكافحة التمرّد أن تتم على أساس الشعارات السياسيّة، الدستور الرسمي، الإيديولوجيّة أو الجهود لتسمية الحالة بالمصطلحات المفضّلة. ومن دون أن يقوم صنّاع السياسة والمحاربون، وبصدق، بعنونة التعقيد والخصائص الفريدة والمخاطر وكلفة الصراع، فإنّهم حتماً سيخرجون بحلول هي كما تنص الدعابة القديمة، " بسيطة، سريعة وخاطئة ". والتاريخ يظهر كلّ ذلك بوضوح كبير بحيث أنّ مقاربة ذلك المفهوم عمل على خلق مشاكل عديدة في السياسة الخارجيّة في الماضي، كما أنّها وصفة كارثيّة للحرب. وفي إستعادة للماضي والتأمّل به، فإنّ بعض الفشل حصل لأنّ الولايات المتّحدة إفتقرت الى الحكمة والتبصّر في العواقب أكثر من كونها لم تستطع مقاومة مدح نفسها للتقدّم الّذي لم يكن موجوداً بالحقيقة ولإختيارها البساطة على حساب الواقع.

وبإستعمال دعابة أخرى، فإنّ العراق هو حالة أخرى، حيث نزع الأميركيّون الى التعامل مع مكافحة التمرّد وكأنّما هو زواج ثالث، " إنتصار الأمل على التجربة ".

ويُظهر التاريخ السابق للتمرّد أنّ الولايات المتّحدة قلّلت من قدر المشاكل الّتي كان عليها أن تواجهها وكم كان سيكلّفها ذلك من مال وثروات ووقت ودم. ولا يمكن لحملات مكافحة التمرّد أن تكون مؤسّسة على الأمل وفي أفضل الأحوال على إدارة الولايات المتّحدة بالفوز. يجب على السياسة الأميركيّة وعلى المخطّطين العسكريّين أن يدققوا في كل المتغيّرات والأولويّات وأن يكونوا حذرين جدّاً بالنسبة لأهميّة العام الواقعي في المخاطر والمسائل الّتي قد يخطئون بها، كما عليهم أن يكونوا حاضرين لإحتمال ظهور مشاكل بارزة وفشل فادح في مناطق غير متوقّعة.

والواقع أنّ حرب مكافحة التمرّد هي تقريباً دوماً " أسوأ قضيّة " وإلاّ فإنّ دولاً كالولايات المتّحدة لم تكن لتتورّط فيها في المقام الأوّل. وقد تورّطت الولايات المتّحدة ودولاً غربيّة أخرى في مكافحة التمرّد لأنّ حليفاً قد فشل ولأنّ دولة صديقة قد فشلت، كما أنّنا تورّطنا بذلك لأنّ الديبلوماسيّة والسياسة الخارجيّة فشلت. إنّ مكافحة التمرّد تعني بالتحديد تقريباً أموراً سبق لها وسارت بطريقة خاطئة بشكل خطير.

الضبابيّة الجديدة للحرب و" قانون النتائج غير المقصودة "

إنّ العراق هو أحد أكثر أمثلة البلدان وضوحاً لحقيقة أنّ " ضبابيّة الحرب " تتطوّر بنفس معدّل سرعة التكنولوجيا والتكتيكات. وبصرف النظر عن الفوز في المعركة، فلا يمكن لأي بلد أن يتحمّل تجاهل حقيقة أنّ خطّة ونتيجة حروب مكافحة التمرّد متأثرتان حتماً " بقانون النتائج غير المقصودة ". إنّ التحليل الخطر صعب بشكل لافت، لأنّ التحليل الخطر الّذي يكون على قاعدة ما نعتقد أنّه يجري وعلى مجموعة مفاهيم حسيّة ثابتة تقريباً، يثبت أنّه خاطئ بشكل بالغ بمرور الوقت. إنّ كلاً من الحلفاء والأعداء يتطوّران بطرق لا يمكن التنبؤ بها. إنّ الظروف الإقتصاديّة، السياسيّة والإجتماعيّة تتغيّر داخل منطقة الصراع بطرق لا تستطيع الولايات المتّحدة وحلفائها أن تتوقّعها.

إنّ الحروب تتّسع في مصطلحات التأثير السياسي في المناطق وتؤثّر على وضعنا العالمي، حيث أن مسألة نهاية الصراع تثبت أنّها صعبة الى مستحيلة، كما أنّ النتيجة في عالم الواقع تصبح مختلفة جدّاً بمرور الزمن. إنّ الواقع يثبت أنّه أكثر ديناميكيّة وغموضاً بكثير ممّا يُتنبّأ به.

إنّ الحرب تتطلّب وقتاً ومصادر ضروريّة أكثر بكثير لإنجاز أي شيء يخطّط له العاملون. إنّ كل تخطيط لحرب مكافحة التمرّد يجب أن يكون مؤسّسه فاهماً أنّه ليس هناك من سبيل لتقليل غموض هذه الحرب، وأنّ الأخطاء سوف تُرتكب حتماً والّتي قد تتجاوز بكثير تلك الّتي كانت من نتائج توجّه سياسي أو إيديولوجي معيّن. وهناك البعض ممن قد يعتقد أنّ المحلّلين والمخطّطين فقط يمكنهم العمل من دون تدخّل أو توجّه سياسي معيّن. إنّ هذا الأمر قد يحل أغلب مشاكل مكافحة التمرّد. أمّا في الواقع، فإنّ أفضل المحلّلين والمخطّطين سيواجهون مشاكل كبرى بصرف النظر عن قيادتهم العسكريّة والسياسيّة.

إنّ ميزان الجهل والغموض سوف يكون حتماً كبيراً جدّاً عندما ندخل في طوارئ مكافحة التمرّد، ويجب على الولايات المتّحدة وحلفائها أن يتقبّلوا هذا الأمر كجزء من ثمن الذهاب للحرب.

إنّه من المخيف النظر الى الخلف للمقدار الكبير واللا منتهي من التحليلات، والخطط والحلول الّتي تقدّم بها الناس في كليّات الحرب والجامعات خلال حرب فييتنام، السلفادور، ولبنان. والتي قد تكون مثلّث الحضيض في التحليل، التخطيط والموضوعيّة الأميركيّة. وعلى كلّ، فإنّ الصومال والعراق، كما يقول Dayton، يمثّلان أيضاً فشلاً في تحليل الوضع بشكل صحيح. وحتّى عندما قامت الولايات المتّحدة بالتحليل جيّداً، فإنّها فشلت في ترجمة هذا التحليل الى خطط فعّالة لمكافحة التمرّد وفي القدرات العمليّة للقيام بالعمليّات.

وفوق ذلك، فإنّ الولايات المتّحدة جُرَّت الى محاولة الفوز في المصطلحات التكتيكيّة بدلاً من التركيز على كيفيّة إستعمال النتيجة الكبرى المُشتهاة للإستراتيجيّة الوطنيّة والإقليميّة.

لقد نسيَت الولايات المتّحدة أنّ ما يُحتسَب هو نهاية اللّعبة فقط وليس الوسائل، كما أنّها تنسى أنّ الشعارات والهرطقة والإيديولوجيّة والفشل بالتقييم والتقدير الكاملين تصبح كلّها في نهاية الأمر مصدراً للجروح الّتي نبتلي أنفسنا بها كما تصبح مصدراً للنيران الصديقة.

أمثولة عدم التحيّز الإستراتيجي؛ معرفة متى نلعب- ومتى لا نلعب لعبة مكافحة التمرّد

إنّ جديّة التمرّد في العراق والكلفة والمخاطر المفروضة من قِبَل قوّة تمرّد كهذه صغيرة نسبيّاً مع الكثير من القصور التكتيكي يطرح أمثولة يبدو أنّ الولايات المتّحدة تتعلّمها مراراً في نهاية حملات مكافحة التمرّد ومن ثمّ تنساها دوماً عندما تدخل في الصراع التالي. وليس كلّ لعبة تستحقّ اللعب، فأحياناً الطريقة الفضلى للفوز هي أنّ لا تلعب أبداً.

إنّه من الأسهل كثيراً التخبّط والوقوع في الأخطاء من عدمه، ومن السهل صرف النظر عن المخاطر بالعجز عن التقدّم في النزاع السياسي المحلّي، وتجاهُل مخاطر مكافحة التمرّد والخطأ في توصيف الحالة بالنظر إلى الجانب العسكري من الغزو بأنه سهل جداً وبالنظر إلى الحاجة الى العمل السياسي بأنّه أمر عظيم. ومن السهولة الكبيرة للغاية المبالغة في مسألة التهديد. إنّ الأمر يتساوى من حيث إستسهال المبالغة في قدرة حملة مكافحة التمرد على إستكمال نتيجة إستراتيجيّة مطلوبة وفي تجاهل حقيقة أنّ التاريخ غالباً ما يكون قادراً بشكل ممتاز على حلّ المشكلة إذا لم تتدخّل الولايات المتّحدة في الشؤون الداخليّة.

إنّ النوادر الشخصيّة يمكنها أن تقود الى التعميم الزائد والخطر، لكن قد يكون لها قيمة أيضاً. فمنذ بضع سنوات، ذهبت الى فييتنام في سياحة ورأيت من الجانب الفييتنامي رؤيتهم عمّا حصل في الحرب. لقد كان هناك العديد من الدروس السياسيّة والتكتيكيّة الّتي ربحتها من تلك التجربة، وكانت إحداها أنّنا تجاهلنا ماذا كان يحدث لمفاهيم البوذيين وكما تجاهلنا الدعم على المستوى السياسي بينما كنّا نركّز على الحالة التكتيكيّة وعلى السياسيّين في سايغون.

وعلى كل، فإنّ الدرس الّذي وجدته قويّاً للغاية، كان رؤية النتيجة الإستراتيجيّة الكبرى للحرب عندما تمّ قياسها بأكثر المقاييس تفاهة. لقد إشتريت زجاجة من المياه المعدنيّة في مطار هانوي وإكتشفت أنّه مطبوع عليها " USA Water " بيما ذُكر على اللصاقة الخلفيّة لها أنّها عولِجَت من خلال عمليّة من 14 خطوة مطوّرة من قِبَل " NASA ". وعندما نظرت الى رف من الألعاب رأيت شحنة مؤلّفة من مقاتلين أميركيّين أو المقاتلين مع إشارة US، وعندما مشيت نحو ركن الصحف رأيت صحيفة " Investor's Journal " باللغتين الفييتناميّة والإنكليزيّة. وقد حصل هذا بعدما أُخبرنا مراراً وتكراراً كم كان الفييتناميّون سعداء ببقائنا في آسيا كعائق أمام الصين. إنّنا على حق من نواح عديدة بالنسبة لنظريّة الدومينو، لكنّا نسينا أنّ الدومينو يمكن أن تسقط في إتّجاهين.

هل أنّ مكافحة التمرّد هي الوسيلة الوحيدة الصحيحة لبلوغ الغاية؟

إنّ هذا الأمر يطرح درساً جيّداً عن التمرّد العراقي الّذي تحتاج الولايات المتّحدة الى تقييمه بحذر في تعاملها مع المشاكل والأحداث المستقبليّة. وحتّى لو كانت اللعبة تستحق اللعب، فقد لا تكون عمليّة مكافحة التمرّد الوسيلة للعبها. وقد أشار Robert Osgood الى ذلك منذ وقت طويل، بأنّه عندما تدخل دولة ما في حرب محدودة فإنّها تفعل ذلك لأهداف محدّدة، وإذا لم تستطع الدولة الحفاظ على محدوديّة الحرب والأهداف، فلا يجب عليها الدخول في حرب.

ويُظهر التاريخ أنّه من السهولة لحدّ الدهشة نسيان ذلك. هناك أوقات تكون فيها حملة مكافحة التمرّد ضروريّة أو تكون مفروضة على الولايات المتّحدة من الخارج، إلاّ أنّ هناك عدداً من المرات تكون فيها الولايات المتّحدة تملك الخيار للوسائل الّتي بإمكانها إستخدامها لإستكمال نهاية معيّنة حيث تستطيع إختيار خيارات أخرى غير مكافحة التمرّد.

إنّ الإحتواء هو أحد هذه الخيارات. وإذا درس أحد ما مسألة التورّط العسكري في إيران أو سوريا، فإنّ نفس المسائل سوف تُطرح فيما إذا كانت سياسة الإحتواء والديبلوماسيّة بهذا السوء في مقابل نشر أو تغيير النظام- على الأقل بواسطة القوّة.

إن لم تكن سياسة الإحتواء بديلاً للتمرّد، فإنّ على الولايات المتّحدة أن تسأل عمّا إذا كان عليها أن تعمل وفق الخيارات العسكريّة الّتي تحتفظ بفوائد لا يستطيع المتمرّدون مقاومتها: القدرة على تنفيذ ضربات مُختارة بكلفة محدودة.

إنّ تموضع القوّات الأميركيّة على الأرض حيث يكون عليهم مواكبة حملة مكافحة التمرّد أو الإرهاب هو أمر أكثر كلفة وخطراً بكثير من إستخدام مقادير محدّدة من القوّة في ضربات محكمة أو بإستعمال أشكالاً أخرى محدودة ولكن بحذر.

إنّ العقوبات والضغط السياسي المؤازر غالباً ما يكون لها قيوداً صارمة، إلاّ أنّ بإمكانها في بعض الأحيان أيضاً إنجاز نتيجة طلوبة بطرق أقل كلفة من مكافحة التمرّد. وحتّى عندما تكون حملة مكافحة التمرّد أو الإرهاب ضروريّة، فإنّ إستخدام القوّات الأميركيّة يمكن أن يكون الرد الخاطئ غالباً. كما أنّه من الصحيح أنّ الولايات المتّحدة، وبشكل طبيعي، سوف تتعهّد عمليّة مكافحة التمرّد لأنّ البلد الّذي ستحاربه هو إمّا ضعيف أو مُقسّم. وعلى كل، فإنّنا غالباً ما يبدو أنّنا نلزم قوّاتنا بالقتال. أمّا في العديد من القضايا الأخرى، فإنّه لا يزال من الأفضل الإتّكال على الحليف المحلّي وبناء قوّاته حتّى لو كان ذلك يعني مخاطرة أعلى بخسارة ما يُعتبر أخيراً حرباً محدودة.

وفي نفس الوقت، فإنّ هذه أسئلة قد تكون الأحداث في العراق لا تزال ترد عليها بطرق كافية لهزم التمرّد. إلاّ أنّ الجواب الصحيح في الأحداث المستقبليّة قد لا يكون أبداً واضحاً، سهل الإختيار أو مماثلاً للأحداث والمشاكل المختلفة. كما أنّه من المهم التأكيد أنّه سيكون من الصعب على الولايات المتّحدة أن لا تستخدم دروس العراق لتحسين تقنيّاتها بمكافحة التمرّد. إنّ هذا الأمر يُعتبر إنذاراً بأن على الولايات المتّحدة وقوى أخرى أن يتعهّدوا مباشرة مكافحة التمرّد فقط عندما يقومون بتقييم الكلفة والمخاطر كذلك القدرة على إستكمال النهاية المطلوبة للموضوع بالإضافة الى " الوسائل البديلة " بصدق وعمق.

مكافحة التمرّد لا تعني الفوز دوماً

هناك درس أكثر سخامة من نشوء التمرّد في العراق. إنّه الدرس الّذي يقاوم بشكل صارم المزاج الأميركي، إلاّ أنّه لازمة طبيعيّة للحرب المحدودة. وإذا كانت خطّة الكفاح العسكري والسياسي تظهر أنّ الولايات المتّحدة لا تستطيع إنجاز النتيجة الإستراتيجيّة الكبرى المرجوّة، فإنّها تحتاج الى قبول الحقيقة من أنّ على الولايات المتّحدة إيجاد سبل لإنهاء حرب مكافحة التمرّد. إنّ الإنسحاب، الهزيمة وقبول نتيجة أقل من النصر أمور غير محبّذة أبداً في الحرب المحدودة، إلاّ أنّها مقبولة دوماً. أمّا بما يتعلّق بالمناقشات حول المقام، الثقة والرادع، فليس هناك من سبب لمواصلة الصراع المحدود عندما يصبح أكثر كلفة ممّا يستحقّه الموضوع أو عندما تكون إمكانيّة إنجاز الهدف منخفضة جدّاً.

وهذا درس آخر ضدّ الثقافة الأميركيّة. إنّ الفكرة ككل الّتي تقول بأنّه يمكن إيقاع الهزيمة بالولايات المتّحدة لم تعد محبّذة للأميركيّين كما هي بالنسبة لأي شخص آخر، بالحقيقة هذا أمر غير مؤكّد. إذ عندما خسرت الولايات المتّحدة في فييتنام فإنها لم تتعايش فقط مع الواقع، وإنّما في نهاية الأمر لم تعاني من ذلك، وعندما فشلت الولايات المتّحدة في لبنان وهايتي، فإنّ ذلك حصل من دون كلفة ملحوظة، أمّا بالنسبة الى الخروج من الصومال فإنّ ذلك لم يكن من دون عواقب، لكنّها كانت قليلة الخطورة.

ولا يعني هذا أنّ ليس على الولايات المتّحدة البقاء في العراق طالما لديها الفرصة لإنجاز أهداف مقبولة بكلفة معقولة، لكنّه يعني أنّها تستطيع أن تتحمّل الخسارة في العراق خاصّة للأسباب الّتي، وبصراحة، تتجاوز سيطرتها والّتي يدرك العالم كلّه أنّها كذلك.

لا يوجد سبب " للثبات على الخطّة " خلال حرب أهليّة عراقيّة كبرى، أوفي الإخفاق المفجع للعمليّة السياسيّة أو إذا إستلمت حكومة السلطة لتسألنا، ببساطة، أن نرحل. ففي كل من هذه الحالات الثلاث ليس مهمّاً الفوز أو الخسارة وإنّما المهم هو مواجهة الحالة حيث لم تعد الظروف مؤاتية للبقاء.

قول الحقيقة بما يتعلّق بالمخاطر وقيمة الأهداف الإستراتيجيّة

سوف تكون الولايات المتّحدة بحاجة في المستقبل الى الإلتفات أكثر للخيار الواضح من أنّها تقوم بحرب محدودة هذا إذا كانت حقّاً حرباً محدودة. كما أنّها قد تكون بحاجة جدّاً لشرح حدود أهدافها ومستوى الدخول في الحرب بشكل وافٍ، والى تطوير إستراتيجيّة لتنفيذ وتواصل وإستغلال هذه الحدود.

إنّ إرتكاب خطأ واحد، كالقول للحكومة المضيفة أو للناس الّذين تقاتل معهم من أنّ إلتزامك غير محدّد ومن أنّك لن تستطيع أبداً الرحيل، سيؤدّي الى تلاشي الحافز لتحمّل المسؤوليّة.

وبشكل مشابه، فإنّك إذا أخبرت الشعب الأميركي والعالم بأنّ مصلحة إستراتيجيّة هامشيّة هي حيويّة، فإنّهم سوف يؤمنون بذلك عاجلاً أم آجلاً، الأمر الّذي سيكون خطراً جدّاً في حال أردت الرحيل أو خسرت الحرب. من الأفضل أن تقول أنّك يمكن أن تخسر، وضَع الحدود ومن ثمّ الفوز، بدلاً من الإدّعاء أنّك لا يمكن أن تخسر ولا حدود لديك ومن ثمّ تخسر. لا يجب أن يكون هذا الأمر درساً كبيراً ومُبتكراً، لكنّه على كلّ حال درس لا يبدو أنّنا، وببساطة، حاضرين لتعلّمه.

إذا كان على الولايات المتّحدة أن تقوم بحملة مكافحة التمرّد، فإنّ عليها أن تركّز بشكل صارم على الأبعاد المتحالفة والإستراتيجيّة والسياسيّة للحرب.

إنّ نشوء التمرّد في العراق هو الى الآن درس آخر بالنسبة الى الحقيقة من أنّ التركيز على البعد العسكري للحرب إنّما هو مدخل أكيد، تقريباً، للهزيمة الإستراتيجيّة الكبرى في أي صراع حقيقي وفي مكافحة التمرّد بالخصوص. إذا كان على الولايات المتّحدة أن تقوم بحرب لمكافحة التمرّد، أحياناً يكون عليها ذلك، فإنّها تحتاج لأن تخطّط لكلفة وتعقيدات نهاية صراع ناجح لضمان نتيجة إستراتيجيّة مرضية كبرى. كما يجب أن تتحضّر لمخاطر التصعيد والإرتباط الطويل الأمد، حيث أنّ المخاطر سوف تتطلّب قوّات ووسائل أكثر، وإلاّ سيكون عليها أن تضع حدوداً واضحة لما ستفعله على أساس القيمة الإستراتيجيّة الكبرى المحدودة للمحصّلة، والعمل على أساس ذلك- بصرف النظر عن الكلفة الإنسانيّة على المدى القصير.

كما أنّ الولايات المتّحدة تحتاج لأن تجهّز وتنفذ الصورة الخلفيّة للصراع، وذلك يعني القيام بما هو أكثر من السعي للفوز في حرب عسكريّة، إنّها تحتاج لأن تملك القدرة على صنع إلتزام وطني مدعوم وفعّال في المصطلحات السياسيّة والإيديولوجيّة. يجب على الولايات المتّحدة أن تجد سبيلاً للفوز بالدعم الإقليمي والمحلي الواسع؛ إنّ عمليّات الإستقرار وبناء الوطن هما الثمن لأي حملة لمكافحة التمرّد تحمل هدفاً ومعنىً.

لا تستطيع الولايات المتّحدة الفوز، بشكل طبيعي، في حروب مكافحة التمرّد الخطيرة، إلاّ إذا إبتدعت حليفا أو شريكاً يستطيع أن يحكم ويفرض الأمن في المكان حيث تحارب الولايات المتّحدة.

إنّ العراق، كالكثير من أماكن التمرّد في الحرب العالميّة الثانية، يُظهر أن عمليّة مكافحة التمرّد الناجحة تعني إمتلاك أو إبتداع شريك محلّي يستطيع تولّي زمام الأمور من القوّات الأميركيّة كما يستطيع أن يحكم. إنّ كلاً من فييتنام والعراق يظهران أنّ الولايات المتّحدة لا تستطيع الفوز بحملة مكافحة التمرّد وحدها. وسوف تكون الولايات المتّحدة معتمدة دوماً على الشعب في البلد المضيف، وعادة على الحلفاء الإقليميّين والمحليّين، كما ستكون معتمدة الى حد ما على نوعيّة

علاقاتها في الأمم المتّحدة في التعامل مع الحلفاء التقليديّين وعلى الديبلوماسيّة. وإذا لم تستطع الولايات المتّحدة تصوُّر طريقة ما للحصول أو لإبتداع هكذا حليف والقتال في ظلّ هذه الظروف، فقد لا يكون صراع مكافحة التمرّد أمراً يستحق القتال لأجله.

إنّ هذا يعني أنّ على الولايات المتّحدة أن تفعل ما هو أكثر من إبتداع قوى حليفة فاعلة، وفي أغلب الحالات، فإنّه سيكون عليها أن تجد سبيلاً لإعادة هيكليّة العمليّة السياسيّة والحكومات لخلق هيكليّة ما في بلد يمكنها العمل في المناطق الّتي " حرّرتها ". إنّ التهدئة هي مثال كلاسيكي. وإذا لم تستطع الولايات المتّحدة وحلفاؤها نشر قوّات الشرطة الحليفة وفرض وجود الحكومة، فإنّ النتيجة غالباً ما تنتهي بمكان ما على الخريطة حيث لا يمكن لأي عاقل أن يذهب في الليل.

الإقتصاد ومكافحة التمرّد: يجب إستعمال المال بنفس فعالية إستعمال الرصاص

يجب أن تكون الولايات المتّحدة جاهزة لإستعمال المساعدات والدولارات للأنشطة المدنيّة كما تستعمل الرصاص. وقد قام الجيش الأميركي بالعمل بشكل أفضل بكثير في هذا المجال في العراق عن السابق. ومن سوء الحظ، فإنّ تاريخ التمرّد يُظهر أن نفس الشيء يمكن أن يُقال عن USAID في واشنطن أو عن أي وجه من وجوه جهود التخطيط الإقتصادي تحت إدارة CPA. لقد تجاهلت الولايات المتّحدة الوقائع الإقتصاديّة وما يتعلّق بها من الحقائق الثقافيّة والسياسيّة لعمليّة بناء الوطن في العراق وهي تتجاهل الحقائق الإقتصاديّة الآن.

إنّ كل تقييم مستقل لجهود المساعدة الأميركيّة يحذّر عن مدى سوء الأداء الأميركي في هذه المجالات- حتّى في المجالات الخطيرة كصناعة النفط. لقد أنفقت الولايات المتّحدة الآن أو إلتزمت أسلوبها من خلال إنفاق حوالي 20 مليار دولار بينما ليس لديها عمليّاً اي تغيير هيكلي إقتصادي مدعوم ذاتيّاً لتظهره. إنّ أغلب مشاريع المساعدة الأميركيّة تنفق أكثر الأموال على المتعهّدين والأمن بدلاً من التأثير في العراقيّين في هذا المجال. ولا تستطيع الولايات المتّحدة أن تحمي أغلب مشاريع المساعدة؛ لأنّ الكثير من النمو الإقتصادي في آذار الماضي من عام 2003 كان خادعاً ويأتي من هدر الولايات المتّحدة ومن الإثراء في زمن الحرب.

إنّ المعايير المنطوية على التهنئة الذاتيّة بالإنجاز تُعتبر غبيّة. فمن هو الّذي يهتم كم تنفق الولايات المتّحدة من الموال أو كم من الأبنية تبني إلاّ إذا كان هذا الجهد يذهب الى المكان الصحيح ويملك التأثير الدائم والثابت. إنّ عدد أبنية المدارس المُنجزة يُعتبر مناسباً إلاّ إذا كان لا يزال هناك حاجة الى كتب ومعلّمين وأثاث وتلاميذ وامن، وإذا كانت هذه الأبنية تمتد الى الأماكن المضطربة كما الى الأماكن الآمنة.

إنّ الأبنية السيئة أو الفارغة تترك ميراثاً من العدائيّة وليس النجاح، كما أنّ عيادات فارغة أو ذات طاقة منخفضة لا تعمل على كسب العقول والقلوب. إنّ تزايُد قدرة السلطة هو أمر لا معنى له إلاّ إذا وصل الى هذه السلطة الأشخاص المناسبين بالفعل.

الفوز بدعم الشعب الأميركي بشرف

إنّ الفجوة الحادّة بين نشوء التمرّد الموصوف في التحليل السابق، وبين جهود الولايات المتّحدة الّتي لا نهاية لها تقريباً بإستخدام الإعلام والسياسة " لنسج " حملة غامضة وطويلة من مكافحة التمرّد في مواضع متحوّلة لنصر سريع، سبّبت لأميركا، وإدارة بوش والجيش الأميركي ضرراً فادحاً. إنّ البروباغندا السطحيّة والمنسوجة تخسر الحرب بدلاً من الفوز بها. فهي تشوّه صورة الحرب في النهاية كما تشوّه صورة الضبّاط والمسؤولين القائمين عليها.

ويُظهر العراق أنّه من المحرج للإدارة الأميركيّة، وبصدق، أن تحضر الشعب الأميركي والكونغرس وحلفائها للطبيعة الحقيقيّة للحرب الّتي ستُخاض. وللقيام بذلك، سيكون على الإدارة أن تحضّرهم لدعم النفقات وللتضحية من خلال قول الحقيقة وليس غزل الشائعات. إلاّ أنّ هناك الكثير من الأخبار السطحيّة المنسوجة الّتي يتناولها الكونغرس أو الشعب الأميركي. إنّ المسألة ليست مسألة إعلام ساخر أو مسألة الناس المعارضين للحرب. الهراء هو هراء. إذا " نسجت " الولايات المتّحدة يوميّاً تصريحات مبالغة بالتفاؤل وأنصاف الحقائق، فذلك يعني أنّها تباشر عمليّة سوف تسحب منها المصداقيّة عاجلاً أم آجلاً- محليّاً وعالميّاً.

كما أنّ العراق ينذر حتّى الآن بأنّ حملات مكافحة التمرّد الخطيرة قد تمتد ما بين 5 الى 15 سنة، فالتمرّد لا ينتهي بمجرد تعبير للرئيس من مكتبه ونعيد القول مرّة أخرى بعد، إنّنا ننكر التطويل بحملات مكافحة التمرّد الخطيرة. إنّ المخطّطين والمنفذين، كما أي شخص يفسّر أو يبرّر هكذا حروب، عليهم أن يكونوا أكثر صدقاً بما يتعلّق بموازين الزمن،

فيخبرونا المدة التي سنمكثها في العراق، وحتّى عندما ينتهي التمرّد، فقد يكون هناك حاجة لسنوات من جهود المساعدة والإستشارة.

دروس للقيام بحرب
أخيراً، إنّ هذا التحليل يطرح درساً عن القيام بحرب تتجاوز التفاصيل التكتيكيّة والإستراتيجيّة العسكريّة وتقدّم دروساً أشمل كانت، وبشكل مفاجئ، متناغمة على مدى أكثر من 40 عاماً من فييتنام وصولاً الى العراق.

أوّلاً، يجب على المحاربين التركيز بشكل قاس على النتيجة المرجوّة للحرب وليس، ببساطة، على المعركة أو الحالة العسكريّة الكليّة. ففي المصطلحات الإستراتيجيّة ليس مهمّاً كيف سارت الحرب في الشهر الماضي، كما ليس مهمّاً ماذا تفعل الولايات المتّحدة تكتيكيّاً. إنّ السؤال الحقيقي الّذي على المحاربين طرحه هو عمّا إذا كانت الولايات المتّحدة تتحرّك فعلاً نحو نتيجة إستراتيجيّة تخدم المصالح النهائيّة للولايات المتّحدة. وإذا لم يكن المحاربون يعلمون، فهل عليهم أن يقدّموا أرواح النساء والرجال الأميركيّين في المقام الأوّل؟
إنّ الولايات المتّحدة، واي قوّة عسكريّة تقاتل في حرب مكافحة التمرّد، عليها أنّ تُلقّن درساً وعلى كلّ مستوى من أنّ عمليّات الإستقرار وإنهاء الصراع هما مسؤوليّة كل ضابط صاحب رتبة (كما هي مسؤوليّة كل مواطن)، ويحتاج المحاربون لأن يعملوا وفق مبدأ من أنّ كلّ عمليّة تكتيكيّة يجب أن يكون لها سياق سياسي ومجموعة من الأهداف، وإنّ الولايات المتّحدة بحاجة الى ربط خطّة حملتها الشاملة الى خطّة مفصّلة لأجل إستخدام المساعدة الإقتصاديّة على كل مستوى، إبتداءً من الرشوة البسيطة الى السعي الفعلي للتغيير البارز في إقتصاد البلد.

ثانياً، إنّ المقاتلين بحاجة الى فهم، كما أشار الجنرال Rupert Smith، أنّ العراق أظهر أنّ الأعداء سيبذلون كل جهد للفوز بصراع مكافحة التمرّد، وذلك بإيجاد سبل للعمل على كل مستويات التفوّق العسكري الأميركي. إنّه من العناء، كما فعل البعض في الجيش الأميركي تسمية المتمرّدين بالجبناء أو بالإرهابيّين لأنّهم لا يحاربون حسب مصطلحاتنا. وقد ظهرت نفس القيم الغبيّة في الحروب الإستعماريّة للقرن التاسع عشر الّتي كان غالباً ما كلّفت أولئك الأغبياء ما يكفي ليكسب الآخرون المعركة. وإنّ إنتصارات المهدي في السودان ما هي إلاّ مثال جيّد عن تلك الحالة.
على الولايات المتّحدة أن تكون قادرة على القتال بأساليب تهزم فيها المتمرّدين والإرهابيّين بصرف النظر عن طريقة قتالهم. إنّ المتمرّدين ليسوا جبناء لمحاربتنا بأيّة طريقة تكون الكلفة فيها عالية من جانبنا ومنخفضة من جانبهم إذا تمكّنوا من القتال على مستوى أقل من مستوى التفوّق الأميركي التقليدي، عندئذ تكون التكنولوجيا، بأفضل الأحوال، تكملة محدودة للكفاءات الإنسانيّة الأميركيّة وللحرفيّة العسكريّة.
وفوق ذلك، علينا أن نكون قادرين على إيجاد سبل لتقوية حلفائنا المحليّين. فمن المهم جدّاً مثلاً أن يكون لدينا قوّات محليّة فاعلة بدلاً من تكنولوجيّات أكبر. إنّ مركزيّة الشبكة ليست بديلاً عن المركزيّة الإنسانيّة وبذلك فإنّ المركزيّة الإنسانيّة ليست بديلاً عن الناس المؤهّلين على مستوى الكتيبة. إنّ الأنظمة وحدها لا تفوز بالحرب، كذلك التكنولوجيا.

ثالثاً، إنّ المقاتلين وقادتهم السياسيّين بحاجة لأن يعترفوا بأنّ الأعداء يمكنهم القتال فوق مستوى حدود القدرة التقليديّة الأميركيّة وليس فقط تحتها. إنّ ميزة النظام السياسي والثقافي الأميركي وكذلك القيم ليست الجواب للفوز بالأبعاد السياسيّة والإيديولوجيّة للعديد من حملات مكافحة التمرّد، وليس هناك من سبب يدعو الأميركيّين للتفكير من أنّهم يستطيعون كسب النضال الإيديولوجي ضد مستقبل الإسلام و/أو العالم العربي.
إنّ حلفاءنا العرب والمسلمين، وبالعكس، قد يكون بإمكانهم كسب هذا النضال خاصّة إذا كانت الولايات المتّحدة تعمل معهم وليس ضدّهم.
إنّ الديبلوماسيّة العامّة الأميركيّة والنشاطات السياسيّة يمكن أن يكون لها تأثير بارز في مساعدة مكافحة التمرّد والإرهاب، إلاّ أنّ العراق يُظهر أنّ المسائل المحليّة، العرقيّة، الدينيّة والسياسيّة، يجب أن تُخاض خارج تلك الحروب، كما يجب أن تُخاض بشكل واسع بواسطة حلفائنا على الأرض وفي بلدان إسلاميّة أخرى. ويمكن للولايات المتّحدة أن تقدّم المساعدة لكن لا يمكنها الفوز أو السيطرة على معركة كسب العقول والقلوب. كما أنّ فقط أصحاب الشرعيّة والدين والثقافة الصحيحة فقط يمكنه أن يكونوا على مستوى القدرة المتنامية للمعارضين المدفوعين إيديولوجيّاً لإيجاد صدوع يمكن أن تقسّمنا بعيداً عن حلفائنا المحليّين بخلق توتّرات طائفيّة وعرقيّة متزايدة.

رابعاً، الولايات المتّحدة ليست بحاجة الى تحسين التكنولوجيا لمكافحة التمرّد، إلاّ أنّها يمكنها الفوز " بالألعاب ". إنّ التكنولوجيا أداة وليست حل. لقد فشلت التكنولوجيا الإسرائيليّة في لبنان كما حصل مع التكنولوجيا الأميركيّة في فييتنام. وإنّ بعضاً من نفس أنظمة IED الّتي ساعدت في هزيمة إسرائيل ظهرت الآن في العراق: الأجهزة التوأم الحسيّة IR، البطاريّات، الأجهزة السلكيّة، الرغوة المطليّة الّتي تشبه الصخور. وكإسرائيل، يمكن للولايات المتّحدة أن تستخدم الوسائل التقنيّة لإلحاق الهزيمة بعدد من أنظمة IED لكن ليس بشكل كاف. كما أنّ الكلفة الإجماليّة لكل IED للمتمرّدين حتّى اليوم هي أقل كلفة من إحدى أنظمة
AH-IS الّتي سقطت في العراق.

خامساً، إنّ " القوّة المتعدّدة الأطراف " سوف تكون حليفاً فعّالاً أو شريكاً حقيقيّاً.
إذا كان صحيحاً أنّ الولايات المتّحدة يمكنها الفوز بأغلب حملات مكافحة التمرّد إذا إبتدعت حلفاء أقوياء، فسيكون لها أن تعمل على نحو حاسم على هذا المبدأ. إنّ إنتصارات الولايات المتّحدة ستكون غالباً واسطة لهذه النهاية. إنّ الإنتصارات الحقيقيّة تأتي عندما يكون لدى الولايات المتّحدة جيوش حليفة تستطيع العمل ضد المتمرّدين، وحكومة صديقة لتنفّذ عمليّة بناء الوطن ونشاطات مدنيّة فاعلة في نفس الوقت. وتبدأ الولايات المتّحدة بالفوز حقّاً عندما يكون بإمكانها إيجاد سبل تتطابق فيها الأبعاد الإقتصاديّة، السياسيّة، العسكريّة، والحكوميّة.
إنّ خلق شراكة حقيقيّة مع حلفاء يعني أيضاً الإحترام: حيث أنّ ذلك لا يعني خلق بدائل أو أدوات. إنّه يعني الإدراك بأنّ خلق الظروف لحكومة وشرطة فعّالة أمر مهم كخلق الظروف العسكريّة. كذلك الأمر في خلق وزارات فاعلة.
ويُظهر العراق بشكل واضح جدّاً، أنّك إذا ركّزت على وزارة الدفاع وتجاهلت وزارة الداخليّة- والأكثر صعوبة حتّى تجاهُل وزارة الماليّة- فإنّ الأمر لا ينجح. وفي أغلب الأحيان، فإنّ معركة مكافحة التمرّد الفعليّة هي محليّة، وتعتمد على الشرطة والحكومة كما على القوّات العسكريّة الفعّالة. وفي المناطق المتطوّرة للغاية والّتي تمثّل عدداً من الأماكن حيث نحارب، فإنّ المدينة هي الأساس، كما هي الحكومة الوطنيّة على الأقل.
وبالمصادفة أيضاً، فقد أظهر العراق سابقاً ومرّة بعد مرّة، أنّه من الصعب تثبيت أي نصر من دون الوجود الدائم للشرطة المحليّة ومكاتب الحكومة.
سادساً، إنّ الشرعيّة السياسيّة في مكافحة التمرّد تُقاس بالمصطلحات المحليّة وليس بالمصطلحات الإيديولوجيّة الأميركيّة. إنّ القتال الحربي الفعّال يعني أنّ الولايات المتّحدة تدرك شيئاً عن الحلفاء الإقليميّين يتعارض مع تأكيدها الحالي على " الديمقراطيّة ". وفي أغلب مناطق العالم، فإنّ " الشرعيّة " ليس لديها سوى القليل لتقوم به في الحكومات المُنتَخبة لكن لديها الكثير لتتعامل به مع الحكومات الشعبيّة.
وحتماً، عليك التمسّك بالإنتخابات عندما تقدّم ما هو جيّد أكثر ممّا هو مسيء. إلاّ أنّ جلب الأمان للناس، وسلطة القانون وحقوق الإنسان والحكومة الفعّالة، كلّها امور أكثر أهميّة بكثير.
وفي العديد من القضايا، قد تكون الإنتخابات معطّلة، أو أنّها تحضّر أشخاصاً الى السلطة ممن يشكّلون مشكلة أكثر ممّا يشكّلون حلاً. إنّ هذا الأمر بشكل خاص صحيح، في حال أتت الإنتخابات من دون شروط مسبقة للأحزاب السياسيّة الناضجة، أو بالإستقرار الإقتصادي والسلطة الصارمة للقانون والتوازنات. وفي أكثر الحالات، لا يزال على الولايات المتّحدة وحلفائها أن يقلقوا حول الناس الّذين لم يحالفهم الفوز- الناس، الأعراق، الطوائف، الّذين لن يكون لهم حماية حقوق الإنسان. (إذا كان هناك من يعتقد أنّ هناك علاقة متبادلة بين الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، فتهانينا، لقد دخلوا الى الكليّات دون أن يقرؤا Thucydides. إنّ حوار Melian هو القانون التاريخي وليس الإستثناء).

سابعاً، إنّ الولايات المتّحدة بحاجة الى عمليّة فعّالة للوكالة الداخليّة وإلى إشراك جيشنا مع نظائر مدنية فعّالة. لقد بيّن العراق أنّ القادة السياسيّين والعسكريّين الكبار لا يمكنهم تحمّل تجاهل النظام أو الإفتقار لدعم الوكالات المدنيّة الّذين عليهم القيام بالجزء المطلوب منهم من البداية. إنّ الولايات المتّحدة بحاجة للبدء بتقرير الفريق الّذي تحتاجه للذهاب الى الحرب، ومن ثمّ جعل ذلك الفريق يبدأ بالعمل. إنّ هذا الأمر هو احد أكثر الأمور غرابة تاريخيّاً، حيث أنّ Robert Mc Namara حصل على أكبر زيادة له للجنود الأميركيّين المنتشرين في فييتنام بتجاهُل عمليّة الوكالة الداخليّة. لقد بدأت إدارة بوش بالذهاب عبر الوكالة الداخليّة قبل الشروع بالحرب، إلاّ أنّها إختارت، وبشكل كبير، تجاهُلها بعد كانون الثاني 2003.

إنّ هذا الأمر هو مقاربة خاطئة. إنّ حروب مكافحة التمرّد هي إقتصاديّة وسياسيّة كما هي عسكريّة، وهي تتطلّب نشاطاً سياسيّاً، مساعدة في الحكم، تطوّراً إقتصاديّاً، وإلتفاتاً الى الأبعاد السياسيّة والإيديولوجيّة. وهنا يمكن للولايات المتّحدة أن تنجح فقط إذا إستطاعت الوكالة الداخليّة العمل.

وعلى مستوى آخر، فإنّ الولايات المتّحدة بحاجة الى المغامرين المدنيّين. إنّها بحاجة الى نظائر للجيش في هذا المجال وليس هناك من سبب لدعم فريق موظّفي هيئة التنسيق في الوكالة الداخليّة في واشنطن، إلاّ في حال كان عملهم الأساسي وضع الإمكانات الخطيرة للإستعمال في ذلك المجال. لن تكسب الولايات المتّحدة اي شيئ بحصولها على تنسيق أفضل للوكالة، أو بإجتماعات أكثر إلاّ إذا أدّى في النهاية الى وضع خليط صحيح من الناس والإمكانات خارج حدود الوطن إلى حيث تجري الحرب.

إنّ الولايات المتّحدة بحاجة الى وضع نهاية أكيدة لنوع الذهنيّة التي تشكّل موظّفي وزارة الخارجيّة ووحدة المخابرات في واشنطن والتي لا تتطلّب مدنيّين ذوي مهن لتحمل المخاطر في الحرب، كما لا يجب أن يُرقّى مسؤولي العلاقات الخارجيّة، بالحقيقة يجب أن يُقالوا، إلاّ إذا كانوا على إستعداد لتحمّل المخاطر، عندها ستحصل الولايات المتّحدة على ما تحتاجه من المغامرين. ويوجد سلفاً، فيض من التعيينات لأشخاص كفوئين، كما أنّها تستطيع أيضاً ضمان الإستمراريّة والخبرة بإجتذاب المجموعات الشجاعة الموجودة في العراق وأفغانستان- العدد اللافت من الموظّفين المتعهّدين- وإعطائهم مراكز مهنيّة رفيعة.

وأثناء العمليّة، ستكون الولايات المتّحدة بحاجة الى " تمدين " بعض وجوهها العسكريّة، فهي تحتاج الى تحسين المهارات اللغويّة والمناطقيّة لتلك الوجوه وخلق قوّة متخصّصة إضافيّة تحتاجها لعمليّات الإستقرار وبناء الوطن وإعادة التفكير بطول نوبات العمل لأفراد الجيش الّذين عملوا في مراكز حسّاسة ومع القوّات الحليفة. إنّ العلاقات الشخصيّة هي ضرورية حتماً في البلدان التي يحتمل كثيراً أن تقوم الولايات المتّحدة فيها بحروب مكافحة التمرّد. كذلك الأمر بالنسبة لخبرة المناطق ومواصلة الأعمال الإستخباراتيّة.

إنّ مكافحة التمرّد بحاجة إلى قسم مركزي من أفراد الجيش الّذين يقبلون نوبات عمل تمتد من 18 شهر الى 24 شهراً في مراكز أساسيّة. إنّ المشكلة اليوم هي أن النظام الإنتقائي لا يركّز على الشخص الأفضل وإنّما على الشخصيّة الخارجيّة وعلى إعتبارات التخطيط المهني وعدا ذلك، فإنّ هذا النظام يفشل بالإقرار بأنّ هؤلاء الّذين يتحمّلون مخاطر إضافيّة كهذه، يجب أن يتمّ دفع المال إليهم بالكامل وإعطائهم حوافز ترقية وسندات تأمين على الحياة. أمّا اليوم، فإنّ الجندي الّذي هو قائد كتيبة فهو " فقط " قائد كتيبة. إنّ الضبّاط الأساسيّين هم أولئك الّذين لديهم كفاءات بمكافحة التمرّد وبالمناطق، وهي كفاءات تتجاوز مستوى الوحدة القتاليّة. إنّ هؤلاء الضبّاط بحاجة الى مهارات مختلفة، والى التعامل على نحو ملائم مع البعد الأوسع للحرب والبقاء مدّة كافية ليكونوا مؤثّرين بشكل كامل.

أخيراً، إنّ الحرب المركزيّة الإنسانيّة لا تعني " جنوداً متفوّقين " (Super Soldiers) أو ضبّاط مخابرات عباقرة. إنّ هذه مشكلة خاصّة بحرب المخابرات بالحدود المذكورة سابقاً للأنظمة والوسائل التقنيّة الحديثة هذه الأيّام، كما هي أيضاً مشكلة لأنّ العراق يبيّن أنّ قيادة أميركيّة فعّالة و HUMINT منظّمة قد تكون مستحيلة في الغالب.

من الصحيح القول أنّ تحليل مخابراتي و HUMINT أفضل، هما أمران حاسمان وضروريّان، لكن سيكون هناك أوقات عديدة في المستقبل حيث سيكون علينا القيام بحملات مكافحة التمرّد من دون أن نكون قادرين على وضع أميركيّين كفوئين في هذا الحقل بسرعة كافية لتجنيد عملاء فاعلين ولتطوير HUMINT مؤثّرة خاصّة بنا.

هل ذلك يعني أنّ HUMINT ليست ضروريّة؟ طبعاً لا، إنّها أداة مفيدة، لكن ولأجل خلق قدرات مؤثّرة لـ HUMINT للتعامل مع المسائل الأمنيّة، فإنّ الولايات المتّحدة ستكون بحاجة الى شريك محلي فاعل ومؤثّر في أغلب القضايا الخطيرة في كل من مكافحة التمرّد والإرهاب.

إنّ الحصول على بلدان وقوّات وعناصر حليفة وتطوير HUMINT فعّال سيكون الرد الحاسم لمَواطن الضعف والعيوب الأميركيّة.

ResearchServics.Group@gmail.com